أحالت «دعم العمالة ورعاية المسنين» إلى اللجان المختصة

«التشريعية» توافق على اقتراحات بقوانين في شأن العفو الشامل

الداهوم: قدمت إفادتي إلى «اللجنة» بشأن طلب رفع الحصانة عني وأؤكد كيدية الشكوى

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس على الاقتراحات بقوانين المتعلقة بموضوع العفو الشامل وإحالتها إلى مجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشأن العفو الشامل، مؤكدا أن هذا الاقتراح الذي تبنته اللجنة التشريعية يحقق فكرة العفو الشامل والمصالحة الوطنية الشاملة ويتعرض لكل الجرائم والوقائع التي تمت إبان تلك الفترة.

ورأى أن هذا المقترح يتمثل بالصياغة السليمة والوضوح وعدم الإبهام ولم يخرج عن تلك المقترحات الأربعة المقدمة من النواب إطلاقاً لا سيما الاقتراحين الثالث والرابع، وتمت الموافقة على إحالتها إلى الجلسة المقبلة.

وأعلن العنزي عن أن اللجنة انتهت من إحالة 3 اقتراحات بقوانين متعلقة بالرعاية الاجتماعية للمسنين، كما وافقت اللجنة على اقتراحين بقانونين بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في الجهات غير الحكومية وإحالتهما إلى اللجنة المختصة.

اجتماع اللجنة التشريعية

من جانبه أوضح مقرر اللجنة النائب مهند الساير أن اللجنة وافقت على الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل بالإجماع، والتوصل بالأغلبية إلى صيغة توافقية ترفع للمجلس في هذا الشأن.

وأشار إلى أنه تم إدراج القوانين المتعلقة بالحريات وتعارض المصالح لعرضها في الجلسة المقبلة، مؤكداً أن هذه الاقتراحات تعد أولويات للعديد من النواب حتى يتسنى إقرارها في مجلس الأمة.

وأضاف "كما وعدنا الشعب الكويتي أنه في تاريخ ٨/٢/٢٠٢١ سيتم إقرار المقترحات المقدمة بشأن العفو الشامل ورفع التقرير إلى المجلس لمناقشته في الجلسة المقبلة".

ولفت إلى رفض اللجنة من جهة أخرى رفع الحصانة عن النائب د. بدر الداهوم باعتبارها شكوى كيدية، إضافة إلى الموافقة على إحالة قانون الرعاية الاجتماعية للمسنين إلى اللجنة المختصة.

من ناحيته قال النائب د.بدر الداهوم إنه حضر اجتماع لجنة الشؤون التشريعية أمس لأخذ إفادته بشأن طلب رفع الحصانة عنه في قضية إعادة نشر تغريدة مسيئة في حق الشاكي، موضحا أنه شرح للجنة ملابسات القضية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.

وأكد الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن "الشكوى المقدمة ضدي من قبل جاسم بودي بإعادة تغريدة لحساب يدعي الشاكي أنه أساء له شكوى كيدية".

وأضاف "تم سؤالي في النيابة عن هذه القضية، وأملك الشجاعة وليست لدي مشكلة أن اقول إنني قمت بهذا العمل لو كنت فعلا قمت به، وسبق أن تكلمت في إحدى الندوات عن الشاكي وتم رفع قضية وحصلت على حكم بالبراءة في درجات التقاضي الثلاث وذهب إلى الشق المدني وتم رفض الدعوى المقدمة بحقي".

بدر الداهوم

واعتبر الداهوم "أن هناك تواطؤا من قبل ضابط مباحث ادعى زورا وبهتانا في تحرياته بأني حضرت إلى مقر المباحث وأقررت بأنني أعدت نشر هذه التغريدة من حسابي الشخصي في تويتر لكن هذا كله ادعاء باطل".

وأكد الداهوم أنه لم يحضر أصلا عند هذا الضابط ولم يدخل إلى مقر المباحث الالكترونية، مبينا أنه طلب من وكيل النيابة أن يحضروا أي دليل يستدلون به على ادعاء ضابط المباحث بما فيها الكاميرات الموجودة في مبنى المباحث الالكترونية وتحديد الوقت والتاريخ الذي يدعي ضابط المباحث أنه حضر فيه".

واعتبر "ان هناك تواطؤا من هذا الضابط مع الشاكي، وقد شرحت الموضوع للإخوة في اللجنة التشريعية واعتقد أنهم سيتخذون القرار المناسب تجاه هذه الشكوى الكيدية التي بنيت على الافتراء والكذب والتزوير".

وقال الداهوم "تكلمت مع وكيل وزارة الداخلية عصام النهام بشأن هذا الضابط ولا أدري ما الذي حصل معه، ولذلك هذه الجهات والتحريات بوزارة الداخلية إذا كانت تتعامل مع الناس بالافتراء بهذه الصورة فإن المسؤولية تقع على عاتق وزير الداخلية".

وطالب وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي بإفادته عن الإجراءات التي تمت بحق هذا الضابط حتى لا تتكرر هذه القضايا مع مواطنين آخرين وسياسيين ويتم تلفيق قضايا لهم بسبب تحريات باطلة.

لمعالجة افتقاد النظام الحالي لعدالة التوزيع

خالد العتيبي يقترح تعديل «الدوائر الانتخابية» بما يراعي الكثافة العددية للناخبين في كل دائرة

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقديمه اقتراح بقانون للتعديل على المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية.

ويقضي الاقتراح بانتخاب تسعة نواب من كل دائرة من الدوائر الخمس بنظام الصوتين ثم اختيار المقاعد الخمسة المتبقية من أكثر المرشحين حصولا على الأصوات حتى لو كانوا جميعهم في دائرة واحدة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: "يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه، النص التالي: "تنتخب كل دائرة تسعة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد".

"يستكمل انتخاب الخمسة مقاعد المتبقية للوصول إلى خمسين عضوا، بعد فوز التسعة نواب الأوائل من كل دائرة بانتخاب الخمسة نواب الأكثر حصولا على مجموع الأصوات من بين جميع المرشحين من الدوائر الخمس، حتى لو كان هؤلاء الخمسة في دائرة واحدة أو موزعين على دائرتين أو ثلاث أو أربع او خمس دوائر".

مادة ثانية: يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: منذ أن صدر القانون الحالي بتعديل الدوائر الانتخابية لخمس دوائر والسجال ممتد ومتواصل في الشارع السياسي حول التباين الكبير في أعداد الناخبين داخل الدوائر الانتخابية، الأمر الذي يؤكد افتقاد النظام الانتخابي الحالي عدالة التوزيع في البلاد باعتبار أن كل دائرة تنتخب 10 مرشحين لها في مجلس الأمة، بغضّ النظر عن عدد ناخبيها ومرشحيها أيضا.

فعلى سبيل المثال هناك تباين شديد وواضح يتعرض له مرشحو وناخبو الدائرة الرابعة والخامسة، بسبب أن الكثافة العددية للناخبين في بعض الدوائر تتجاوز 300% لدوائر أخرى، علما أن هذا التباين مرشح للزيادة في السنوات المقبلة إن استمر النظام الحالي على ما هو عليه، الأمر الذي يؤثر على الشكل العام للعملية الانتخابية برمتها.

خالد العتيبي

إن هذه المعضلة أو الأزمة في شكل وطبيعة توزيع الدوائر الانتخابية هي أزمة حقيقية ويعاني منها الجميع " الحكومة والشعب والسياسيون" الأمر الذي يؤكد أن الواقع الحالي خطأ وعلينا تصحيحه بأدواتنا التشريعية، وعلينا أن نعترف بشجاعة بهذا التفاوت الكبير وعدم وجود عدالة في النظام الانتخابي الحالي، والعمل على منح الناخب الكويتي حقه في التصويت بشكل عادل والمساهمة في مساواة الناخبين بعضهم ببعض أو بشكل نسبي على الأقل.

وعليه تقدمت بهذا القانون والذي يهدف إلى محاولة الوصول إلى عدالة نسبية عن طريق تخصيص 10% من مقاعد المجلس للحاصلين على أعلى الأصوات في الدوائر كافة.

وقد نصت المادة الأولى بأن تستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه، النص التالي:

"تنتخب كل دائرة تسعة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد".

وتشير هذه المادة إلى انتخاب تسعة نواب من كل دائرة من الدوائر الخمس بنظام الصوتين للمرشحين اثنين من داخل الدائرة وبذلك يكون مجموع الناجحين في الدوائر الخمس "45" نائبا.

وأشارت الفقرة الثانية من المادة الأولى إلى آلية انتخاب الخمسة فائزين المتبقين لاكتمال عدد أعضاء مجلس الأمة الموقر "خمسين عضوا" بحيث نصت على "يستكمل انتخاب الخمسة مقاعد المتبقية للوصول إلى خمسين عضوا، بانتخاب الخمسة نواب الأكثر حصولا على مجموع الأصوات من بين كافة المرشحين لمختلف الدوائر الخمس، ويعتبر فائزا الخمسة الأكثر حصولا على مجموع الأصوات".

ويعني هذا أنه وبعد انتخاب التسعة نواب في كل دائرة ووصول العدد إلى 45 فائزا يفوز بالمقاعد الخمسة المتبقية أكثر المرشحين حصولا على الأصوات حتى لو كانوا جميعهم في دائرة واحدة أو موزعين على دائرتين أو ثلاث أو أربع او خمس دوائر.

صالح المطيري يتقدم بتعديلات لمعالجة ثغرات قانون حقوق ذوي الإعاقة

قال النائب صالح المطيري إنه "تقدم باقتراح بقانون بتعديل قانون ٢٠٢٠/٧٣ بشأن حقوق ذوي الإعاقة يتضمن مزايا جديدة ويعالج الثغرات الموجودة في القانون الحالي".

وأضاف المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن الاقتراح تضمن مذكرة مفصلة عن هذه التعديلات بعد أخذ رأي ومشاركات جهات كثيرة كما تم الاستدلال أيضا برأي بعض الأسر من ذوي الاحتياجات الخاصة تأكيدا على توجيه الخدمات لمستحقيها.

وبين المطيري أن جميع التعديلات السابقة المقدمة على هذا القانون هي تعديلات قابلة للتأويل ما أفقدها الكثير من المميزات وسببت مزيدا من المعاناة للمعاقين وذويهم.

وأوضح المطيري أن التعديلات التي تقدم بها شملت إضافة تصنيف رابع للإعاقة وهي وصف العجز الكلي بدل "الشديد"، وتوفير كوادر عالمية وتدريب الكوادر المحلية في جميع المحافظات، وتدريب أولياء الأمور ودعمهم نفسيا وتعليمهم كيفية الاهتمام بالمعاق.

صالح المطيري

وأفاد أن التعديلات شملت أيضا تنقيحا للمادة ٢٤ الخاصة بكيفية رعاية المعاق العاجز عن رعاية نفسه للحصول على أقصى درجات العناية وتنقيح المادة ٤٥ بشأن استبدال بدل خادم برعاية تمريضية للإعاقة الشديدة وكذلك التأمين الصحي في المستشفيات الأهلية إلى أن يتم بناء مستشفى دولي متخصص سواء من القطاع الخاص أو تابع لوزارة الصحة.

وبين المطيري أن التعديل شمل تخصيص مميزات للأم الكويتية الراعية لمعاق غير كويتي في تطبيق جميع المواد عليه بما يحل اللبس الحاصل في القانون السابق.

وقال إن من ضمن المزايا أيضا مضاعفة قرض البناء والترميم والإعفاء الضريبي والخدمات العامة والأجهزة التعويضية وكذلك توحيد سنوات الرعاية للمكلف بأن تكون ١٥ سنة للرجل والمرأة بدلا من التمايز الواضح في القوانين السابقة.

من جانب آخر قال المطيري إنه تقدم أيضا باقتراح لفتح مراكز لتعليم الكبار في المدن الجديدة كمدينة صباح الاحمد التي لم تكتمل مبانيها الأساسية والبنية التحتية حتى الآن.

استفسر منهم عن عددها والعاملين بها

الشاهين يوجه سؤالا إلى جميع الوزراء عن خطط تكويت المكاتب الفنية التابعة لهم

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا إلى جميع الوزراء عن المكاتب الفنية الموجودة في الوزارات والجهات التابعة لهم وخطط تكويت هذه المكاتب.

ونص السؤال الذي وجه إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد العلي، و نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، ووزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، ووزير المالية خليفة حمادة، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، ووزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف، ووزير التجارة والصناعة وزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، ووزير العدل د.نواف الياسين، على ما يلي:

تأتي أهمية "المكاتب الفنية" التابعة لمكاتب الوزراء ووكلاء الوزارة كونها تبدي الرأي الفني في الموضوعات المحالة إليها، وتعد الدراسات في كثير من القرارات والتظلمات والتوصيات والاقتراحات الواردة من قطاعات الوزارة والجهات التابعة لكم وإبداء الرأي في شأنها وتقييم التقارير المحالة إليها.

ولما كان كثير من أعضاء هذه "المكاتب الفنية" غير مواطنين، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- عدد "المكاتب الفنية" الموجودة في الوزارات والجهات التابعة لكم.

2- عدد الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين العاملين في هذه "المكاتب الفنية".

3- خططكم لتكويت هذه المكاتب.

مساعد العارضي يستعجل التشكيل الحكومي الجديد

طالب النائب مساعد العارضي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة وعدم تعطيل جلسات مجلس الأمة.

وقال العارضي في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تأخر التشكيل الحكومي ساهم في عرقلة مناقشة وإقرار القوانين التي تهم الشارع الكويتي.

وأوضح أنه " بعد مرور أسبوعين من تكليف رئيس الوزراء بتشكيل حكومته الجديدة، هناك مخالفة للمادة ٨٧ من الدستور والتي تؤكد ضرورة عدم تجاوز مدة الأسبوعين لتشكيل الحكومة".

واعتبر أن هناك تعمداً من رئيس الوزراء في ذلك التأخير حتى تعطل جلسات مجلس الأمة، لافتاً إلى أن الدستور الذي أقسمنا عليه لا توجد به مواد تسمح بتعطيل جلسات المجلس.

مساعد العارضي

وأضاف أن المادة ١٨١ من الدستور توضح أنه حتى في حالة الأحكام العرفية لا يجوز تعطيل جلسات المجلس، وكذلك المادة ١٠٦ من الدستور أعطت الحق فقط لسمو الأمير في أن تعطل الجلسات لمدة لا تتجاوز شهر شريطة أن يتم تعويض هذه الجلسات.

ورأى أن ما يحدث من التفاف على الدستور من قبل رئيس الوزراء بتعطيل الجلسات والتأخير في التشكيل هو التفاف على مواد الدستور الذي لم يعط رئيس الوزراء حق تعطيل جلسات مجلس الأمة ولا تعطيل القوانين.

من جهة أخرى قال العارضي إنه وعدد من النواب وجهوا أكثر من ٦٥٠ سؤالاً برلمانياً ولم تردِ الحكومة إلا على ٥٨ سؤالاً فقط، بالإضافة إلى وجود ما يقارب ٤٠٠ اقتراح بقانون وبرغبة مازالت في أدراج لجان المجلس لم تناقش أو تقر بسبب هذا التعطيل.

واعتبر أن رئيس الوزراء هو من يعطل القوانين ومنها قانون العفو الشامل وقانون إسقاط القروض وكذلك القوانين التي تهم الشارع الكويتي، مؤكداً أن "المحاسبة عن ذلك ستتم من خلال استجوابه القادم".